

Distr.: General
20 September 2012
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والعشرون

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
في مجال مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز حقوق
الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٦-١	أولاً - مقدمة
٤	١٧-٧	ثانياً - إصلاح السجون
٨	٢٨-١٨	ثالثاً - الحريات الأساسية والمجتمع المدني
١٢	٤١-٢٩	رابعاً - الحقوق المتعلقة بالأراضي والإسكان
١٦	٥٨-٤٢	خامساً - سيادة القانون
٢١	٦٢-٥٩	سادساً - الإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان
٢٢	٦٤-٦٣	سابعاً - الإبلاغ والمتابعة
٢٣	٦٥	ثامناً - ملاك الموظفين

أولاً - مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/١٨، أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢ - وواصلت مفوضية حقوق الإنسان، بناءً على التكليف الصادر عن لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٦/١٩٩٣، تقديم المساعدة لحكومة كمبوديا وشعبها في مجال تعزيز واحترام حقوق الإنسان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل برنامج مفوضية حقوق الإنسان بالتعاون مع الحكومة، والمجتمع المدني والمجتمع الإنمائي، التركيز على خمسة مجالات هي: دعم إصلاح السجون؛ وحماية الحريات الأساسية والنهوض بالمجتمع المدني؛ وحماية الحقوق المتعلقة بالأراضي والإسكان؛ ودعم الإصلاحات القانونية والقضائية؛ وتعزيز تراث الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا.

٣ - وواصلت مفوضية حقوق الإنسان، ووفقاً للولاية المنوطة بها، العمل مع الشركاء الحكوميين في ظل الحوار البناء والاحترام المتبادل. ويتبين من الأنشطة المشار إليها في هذا التقرير أن المفوضية برهنت على أنها مصدر سليم من مصادر الخبرة الفنية بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي لا تزال تطرح بعض أصعب التحديات صعبة أمام كمبوديا. ويؤكد ذلك أيضاً قرار الحكومة بتجديد مذكرة التفاهم التي تنظم عملية تقديم مفوضية حقوق الإنسان المساعدة لها، مدة سنتين اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي حين تفضل المفوضية المناقشات الثنائية مع النظراء الحكوميين عند معالجة القضايا الصعبة المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما الحالات الفردية من انتهاكات حقوق الإنسان، تثير أحياناً شواغل علناً وفقاً للولاية العالمية المسندة إلى المفوضية.

٤ - وكانت الفترة المشمولة بالتقرير جديرة بالاهتمام لعدد من الأسباب، أحدها أن التعاون بين الحكومة والمفوضية قد تحسن في عدد من المجالات منذ فترة التقرير السابقة. وترحب المفوضية بهذا التطور. ويركز الجانب الأكبر من التعاون المبين في هذا التقرير على سد الفجوات في مجالي المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وبناء القدرات لدى الحكومة. وكالعادة، يجب تقييم مدى فعالية التعاون من حيث تأثيره على تمتع جميع الكمبوديين بحقوق الإنسان.

٥ - وزادت المفوضية في حجم عملها المتعلق بالقضايا الفردية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إذ نظمت ١٥٠ زيارة فردية للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في جميع مقاطعات كمبوديا. وأكد هذا العمل عدداً من الاتجاهات الباعثة على القلق، منها ما يلي:

(أ) استمرار عدد كبير من المنازعات المرتبطة بالأراضي، وتفاقم العنف من جانب الأهالي لحماية أراضيهم؛

(ب) استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والإدانات التعسفية السريعة للمدافعين عن حقوق الإنسان؛

(ج) زيادة ملحوظة في استعمال قوات الأمن للذخيرة الحية ضد الأشخاص المطالبين بحقوقهم (خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٢، حققت المفوضية في خمس حالات أصيب فيها أشخاص بالذخيرة الحية، توفي منهم اثنان هما: تشوت ووتي، ناشط من المدافعين عن البيئة، في مقاطعة كوه كونغ؛ وهينغ تشانتا، وهي فتاة عمرها ١٤ سنة، في مقاطعة كراتي).

٦- وترأست كمبوديا رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، فأصبحت المسؤولة عن توجيه صياغة إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحقوق الإنسان. وترتب على ذلك اهتمام وطني ودولي متزايد بقضايا حقوق الإنسان في البلد، لا سيما خلال الاجتماعات الرئيسية التي عقدتها الرابطة في كمبوديا. ودخلت كمبوديا في انتخابات على امتداد سنتين بدءاً بالانتخابات المحلية التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ ثم الانتخابات الوطنية التي من المقرر إجراؤها في منتصف عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن الانتخابات المحلية كانت خالية من العنف، أثرت مزاعم موثوقة تتعلق بارتكاب مخالفات. وتركز مفوضية حقوق الإنسان على السياق الأوسع الذي تجري فيه الانتخابات، بما في ذلك حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. ويرد بيان هذه المشاغل في هذا التقرير.

ثانياً - إصلاح السجون

٧- واصلت مفوضية حقوق الإنسان تنفيذ برنامجها لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إصلاح السجون. ومن التطورات الهامة في هذا الصدد إصدار قانون جديد بشأن السجون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقامت المفوضية بإجراء تحليل قانوني لمشاريع القوانين المتتالية استناداً إلى معايير حقوق الإنسان، وأطلعت السلطات المعنية على ذلك. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدمت أيضاً المفوضية تعليقات إلى البرلمان في الوقت الذي كان مشروع القانون معروضاً فيه على الجمعية الوطنية. ويمثل هذا القانون الصادر جزءاً رئيسياً من إصلاح نظام السجون وتعزيزه، كما أنه يرسى النهج الذي توخته الحكومة إزاء إصلاح السجون خلال السنوات الأخيرة في السياسة العامة. وقدمت المفوضية مساعدة تقنية ماثلة لوزارة الداخلية بشأن قانون ثانوي ستم مراجعته على إثر صدور القانون الجديد (على سبيل المثال، المرسوم المتعلق بمركز موظفي السجون، وتخفيف العقوبات والعفو، واللوائح المتعلقة بالمعايير الدنيا لتصميم بناء السجون). وقامت المفوضية، بناء على طلب الإدارة العامة

للسجون، بإعداد عرض موحد يهدف توعية موظفي إدارة السجون بأحكام القانون الجديد وما يترتب على ذلك من آثار على مستوى حقوق الإنسان.

٨- وقامت أيضاً المفوضية، بالتشاور مع منظمة العمل الدولية، باستكمال ورقة معلومات أساسية بشأن العمل في سجون كمبوديا. وتتضمن الورقة عرضاً للإطار القانوني الدولي ذي الصلة، وتحدد الثغرات في الإطار القانوني المحلي وتقرّح السبل التي يمكن توجيها للمضي قدماً. ووُزعت هذه الورقة على نطاق واسع في مشاورات بين الوزارات بشأن العمل في السجون، اشتركت في تنظيمها كل من مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية ووزارات الداخلية، والتجارة، والعمل والتدريب المهني، في آذار/مارس ٢٠١٢. وعلى إثر هذه المشاورة، أصدرت الوزارات الثلاث تعليمات مشتركة تحظر تصدير جميع منتجات السجون. وأدّى تصدير منتجات السجون في السابق إلى إثارة مشاغل مفادها أن بعض شركاء كمبوديا التجاريين قد يمتنعون عن استيراد المواد المصنعة جزئياً أو بالكامل في السجون. وأعربت كل من المفوضية ومنظمة العمل الدولية والحكومة عن القلق لتعرض حقوق الآلاف من العمال الكمبوديين العاملين في قطاع النسيج للخطر. لذلك فإن هذا الحظر الصريح يمثل خطوة هامة في هذا الصدد وحافزاً للمفوضية على مواصلة حوارها مع السلطات الكمبودية من أجل إتاحة فرص لتشغيل السجناء ولتعليمهم مهارات جديدة.

٩- وقدمت المفوضية، خلال كامل السنة، الدعم لتطوير التدريب المهني لموظفي السجون من خلال بذل جهود شاملة لبناء القدرات. وواصلت الحوار مع وزارة الداخلية والإدارة العامة للسجون من أجل تهيئة بيئة ملائمة، والسعي بوجه خاص إلى كفالة أن يتضمن المرسوم الملكي المنقح الذي سيصدر في المستقبل والمتعلق بمركز موظفي السجون أحكاماً واضحة عن تدريب موظفي السجون وابتدائهم وتعيينهم وترقيتهم. ومن خلال شراكة مع معهد التدريب، شرعت المفوضية في تنفيذ برنامج مدته سنة واحدة لتدريب المدرسين لفائدة فريق تدريب مشترك تابع للإدارة العامة للسجون ومركز التدريب المهني لحراس السجون التابع للأكاديمية الملكية للشرطة. وتم عقد ثلاث حلقات عمل لتدريب المدرسين دامت كل واحدة منها أسبوعاً في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٢، تخللتها دورات للتوجيه الفردي أو الجماعي، نظمها جميع المشاركين للاستفادة مما تعلموه في حلقات العمل. وركز هذا البرنامج على المهارات والنهج التدريبية، بما في ذلك تخطيط الدورات، وإعداد المواد التدريبية وتنفيذ الدورات التدريبية وتيسير التدريب. وكانت المواقف التي أعرب عنها المشاركون في تقييماتهم إيجابية جداً بشأن استفادتهم من العملية ككل.

١٠- وبموازاة ذلك، واصلت المفوضية العمل من أجل دعم تطوير محتوى مناهج التدريب الإلزامي قبل الخدمة المعد لموظفي السجون في المستقبل. ووفرت الخبراء المختصين لإعداد الوحدات النموذجية التقنية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالصحة في السجون (بما في ذلك

فيروس نقص المناعة البشرية، والسل)، وذلك في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وما يتعلق بالصحة العقلية، وإدارة الإجهاد وحل النزاعات في السجون. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، نظمت المفوضية دورة أخرى مدتها أسبوع لتدريب المدربين بإشراف خبير دولي في تدريب موظفي السجون الذي تقوم به المفوضية. والهدف من هذا التدريب هو مساعدة المدربين على توضيح أهداف التدريب على أساس الاحتياجات المحددة في نظام السجون الكمبودي، وقيامهم بأنفسهم بتطوير محتوى التدريب الموجه لموظفي السجون، وذلك وفقاً للإطار المحلي. وكجزء من إعداد مواد التدريب والمواد المرجعية، قامت أيضاً المفوضية بمراجعة نسختها من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة بلغة الخمير، كما وضعت الصيغة النهائية لترجمة بلغة الخمير لقواعد الأمم المتحدة لمعاملة النساء السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات، لغرض توزيعها.

١١- وظلت المفوضية تتواصل مع سلطات السجون، وتقوم بزيارات منتظمة للسجون مع إمكانية إجراء مقابلات سرية مع السجناء. ولا تزال المفوضية واحدة من منظمين تعملان في كمبوديا مسموح لها بالوصول دون قيود إلى السجون لرصد الأوضاع العامة ومعاملة السجناء أو لمتابعة المطالب الفردية، أو الشكاوى أو الادعاءات المتعلقة بالاستغلال أو المعاملة السيئة. وأسفر الرصد الذي تقوم به المفوضية عن عدد من أنشطة المتابعة من أجل معالجة القضايا المطروحة، بما في ذلك التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السجون.

١٢- وتابعت المفوضية المسح الذي شمل المساجين على الصعيد الوطني الذين هم في انتظار الاستئناف، والذي ساعدت سلطات السجون على إجرائه في بداية عام ٢٠١١. وتم تحليل البيانات المجمعة وإطلاع السلطات عليها. وجرى بوجه خاص إعداد القوائم وتصنيف القضايا وفقاً لعدد من المعايير (مثل المساجين الذين تزيد مدة انتظارهم للاستئناف عن خمس سنوات أو سبع سنوات بل وعشر سنوات، والمساجين كبار السن والأحداث، والمساجين الذين قضوا في السجن مدة تزيد عن مدة الاستئناف، أي الذين لا يزالون محتجزين بعد انتهاء الأحكام الصادرة ضدهم عن محكمة الدرجة الأولى، بما في ذلك المساجين الذين برأهم محكمة الدرجة الأولى)، وذلك بهدف ترتيبها بحسب الأولوية لغرض المساعدة القانونية والعرض على محكمة الاستئناف.

١٣- ومن مجالات الاهتمام الخاصة خلال هذه السنة مواجهة الكوارث والتهجير لها على صعيد السجون. وعلى غرار العديد من بلدان المنطقة، تعرضت كمبوديا إلى فيضانات شديدة في نهاية عام ٢٠١١، ولم تنج السجون من ذلك، لا سيما السجون الواقعة في مقاطعة سيام ريب. وبادرت المفوضية بتقديم المساعدة للسجون المتضررة لمساعدتها على مواصلة توفير الإقامة الآمنة مع المحافظة على حقوق المساجين، بما في ذلك الحق في المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية، وبصورة أعم، الحق في المعاملة الإنسانية، بما في ذلك تمكينهم من قضاء

فترات في الهواء الطلق. وشمل الدعم الغوثي الذي تقدمه المفوضية توفير الرمل وأكياس الرمل لصعد الفيضانات، والمضخات والبترين لضخ المياه إلى خارج مرافق السجون، وأقراص الكلورين لتعقيم مياه الشرب، فضلاً عن المواد الصحية والطبية للتخفيف من تأثير الفيضانات على صحة موظفي السجون والمساجين. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، عملت المفوضية مع مديري السجون وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين من أجل تقييم المخاطر والتوصل إلى حلول للوقاية من الفيضانات والتخفيف من حدتها. ونظراً لأنه ليس من السهل نقل المساجين إلى أماكن أخرى في أوقات الكوارث الطبيعية، ينبغي بذل المزيد من الجهود مبكراً من أجل الوقاية من مخاطر الفيضانات والتخفيف من حدتها أولاً. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، عقدت المفوضية ووزارة الداخلية واللجنة الوطنية لإدارة الكوارث حلقة عمل لمناقشة التأهب للفيضانات والنيران.

١٤ - وواصلت المفوضية تعزيز حق السجناء في الصحة. وشملت مبادرات المفوضية الدعوة لدى السلطات المعنية من أجل الإشارة في المرسوم الملكي الذي سيصدر في المستقبل بشأن تخفيف العقوبة والعفو إلى توفير الرعاية الطبية على سبيل العطف للمساجين الذي هم على فراش الموت أو الذين تتردى حالتهم الصحية إلى درجة يتعذر فيها مواصلة احتجازهم من غير رعاية طبية، والذين لم يعودوا يشكلون خطراً على المجتمع في حالة إطلاق سراحهم. وشملت أيضاً جهود المفوضية مواصلة تقديم الدعم والدعوة من أجل كفالة توفير المزيد من الغرف في المستشفيات حتى يتسنى علاج المساجين الذين يحتاجون إلى الرعاية في المستشفيات بطريقة تكفل احتجازهم الآمن وتحفظ كرامتهم. وفي عام ٢٠١٢، قدمت المفوضية الدعم المالي والتقني للسلطات في مقاطعة بانتياي مينتشاي من أجل توفير غرف آمنة في مستشفى الإحالة في المقاطعة.

١٥ - وفي مجال التعليم، تعاونت المفوضية مع المنظمة غير الحكومية "دعم المبادرة الخاصة للمساعدة في إعمار بلدان جنوب شرق آسيا" ودعمتها مالياً لإنشاء مكاتب في أربعة سجون، وهو مشروع ستقوم المنظمة بتوسيع نطاقه ليشمل ٢٥ سجوناً على الصعيد الوطني على مدى فترة الثلاث سنوات المقبلة.

١٦ - وواصلت المفوضية تركيزها على مساعدة الحكومة في تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بتوفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية في السجون. وفي هذا السياق، اضطلعت المفوضية بعمل رئيسي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ تمثل في دعم الإصلاح الشامل لشبكة المياه في المركز الإصلاحي رقم ١، وهو أكبر سجن في كمبوديا، (بالقرب من بنوم بنه). وكشفت التقييمات السابقة عن حالات نقص في إمداد المساجين بالمياه لأسباب منها تسرب المياه في شبكة التوزيع بالإضافة إلى ارتفاع درجة تعكر المياه مما يجعلها غير صالحة للاستهلاك البشري. وبفضل دعم المفوضية، أصبح بإمكان آلاف المساجين المقيمين في هذا المرفق استعمال المياه النظيفة في كامل أنحاء السجن في الأغراض العامة. وشمل الدعم في

مجال الإمداد بالمياه في خمسة سجون أخرى (كامبونغ ثوم، وأودار مينتشاي، وكراقي وسيام ريب والمركز الإصلاحي رقم ٤) تركيب هياكل أساسية لتجميع مياه الأمطار للماء مرافق تخزين المياه، وبناء خزان للمياه، وتوزيع مصافي المياه لتوفير مياه الشرب النظيفة.

١٧- وتواصل المفوضية تقييم الجوانب الأخرى للأوضاع في السجون وتحسينها، بما في ذلك عن طريق توفير الإضاءة والتهوية اللازمين، والتشجيع على زيادة ترشيد استعمال الحيز متاح في الزنانات (بما في ذلك في سجن ستانغ ترينغ وكراقي والمركزين الإصلاحيين رقم ١ ورقم ٢)، وتمكين السجناء من قضاء فترات في الهواء الطلق وممارسة أنشطة خارجية مثل الزراعة والبستنة (كامبونغ سبو وستانغ ترينغ)، والحفاظ على العلاقات الأسرية بفضل تحديد المفوضية لمكان الزيارات العائلية في سجن كراقي.

ثالثاً- الحريات الأساسية والمجتمع المدني

١٨- يهدف برنامج الحريات الأساسية والمجتمع المدني إلى تعزيز قدرات الأفراد والمنظمات على ممارسة حرياتهم الأساسية، أي حرية التعبير وحرية الرأي، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع. ويعمل البرنامج مع الحكومة، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والسفارات والجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل وضع قوانين وسياسات ذات صلة مباشرة بممارسة هذه الحريات، وتنفيذ تلك القوانين والسياسات، بما في ذلك رصد ما يظهر من حالات فردية. ويُركز أيضاً على بناء قدرات الحكومة والمجتمع المدني المفعم بالحياة، هذا الإنجاز الإيجابي الذي خلفته عملية السلام في كمبوديا. وتواصل المنظمات غير الحكومية القيام بدور هام في الدفاع عن التغير الاجتماعي وتوجيهه، وتقديم الخدمات الاجتماعية في كامل أنحاء البلد ورصد أعمال الجهاز التنفيذي والقطاع الخاص.

١٩- ولا يزال تدريب المدافعين عن حقوق الإنسان يشكل جزءاً كبيراً من عمل المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويقدم برنامج الحريات الأساسية والمجتمع المدني التدريب من أجل تحسين قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان من كامل أنحاء البلد لتمكينهم من رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها والإبلاغ عنها. ونظمت المفوضية في تموز/يوليه وفي آب/أغسطس وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢ سلسلة من الدورات التدريبية على رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان لفائدة الناشطين في مجال حقوق الإنسان على مستوى القواعد الشعبية. وعقدت هذه الدورات في كل من كامبوت، وباتامبانغ، وكامبونج تشام وسيهانوكفيل، شارك فيها نشطاء من جميع المقاطعات. ونظمت المفوضية دورة إضافية في كامبونج تشام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لفائدة نشطاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وركزت على الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، نظمت المفوضية في بنوم بنه دورة تدريبية على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان لفائدة النشطاء المدافعين عن حقوق الأشخاص ذوي

الإعاقة. وأخيراً، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، نظمت المفوضية مع اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، والرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية، وفريق سامرث للخدمات القانونية (Samreth Law Group) شارك فيها أعضاء اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية وموظفو الخدمة المدنية ووحدات مكافحة الفساد ومكافحة الإرهاب التابعة للحكومة. واستفاد من هذه الدورات التدريبية أكثر من ١٧٠ ناشطاً في مجال حقوق الإنسان و١٨ موظفاً حكومياً.

٢٠- ومن العناصر الهامة في البرنامج التدريبي للمفوضية التوعية بحقوق المواطنين في التجمع والتعبير عن آرائهم بطريقة سلمية. وأشرفت المفوضية مع معهد الشرق والغرب للإدارة، على تدريب المدافعين عن حقوق الإنسان من المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات على القانون بشأن التظاهر السلمي ودليل تنفيذه. وجرت الدورات التدريبية في بنوم بنه في تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وفي سيهانوكفيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وفي سيام ريب في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وفي كراتي في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفضلاً عن ذلك، عقدت المفوضية، بالتعاون مع اتحاد العمال في كامبوديا، حلقة عمل بيوم واحد في سيهانوكفيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ حضرها ما يزيد عن ٤٠٠ ناشط في مجال حقوق الإنسان ونقابي.

٢١- وواصلت المفوضية التعاون مع وزارة الداخلية في توعية موظفي الخدمة المدنية بكيفية تطبيق قانون التظاهر السلمي بطريقة متوافقة مع التزامات كمبوديا الدولية في مجال حقوق الإنسان. وشمل التعاون وضع الصيغة النهائية لدليل مشترك عن "تدريب المدربين"، سيستعمل في تدريب موظفي الخدمة المدنية على الصعيد دون الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. ولاحظت المفوضية قدراً من التذبذب لدى موظفي الخدمة المدنية على مستوى المقاطعات والمحافظات فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون. وكانت نتيجة ذلك تعطيل أو إلغاء العديد من الأنشطة التي قررت المجتمعات المحلية القيام بها احتفالاً بيوم حقوق الإنسان في عام ٢٠١١، تحت إشراف المفوضية. ومن المسائل الأخرى التي لا تزال تشكل مصدر قلق أن السلطات لا تزال في بعض الحالات تطبق التعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية قبل دخول القانون حيز النفاذ لمنع المواطنين من التجمع السلمي لمناقشة القضايا السياسية التي هي محل خلاف. وتأمل المفوضية في أن تزول حالة عدم اليقين المحيطة بتطبيق هذا القانون إذا واصلت وزارة الداخلية ومعهد الشرق والغرب للإدارة، نشر القانون ودليل تنفيذه، بالإضافة إلى ما تقوم به المفوضية من دعوة.

٢٢- ولا تزال حماية وتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات وكفالة حرية الصحافة تشكل مصدر قلق في كمبوديا. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مرحلة مبكرة في مساعدة الحكومة على صياغة قانون ينظم الوصول إلى المعلومات تمثيلاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، كانت

مشاركة المفوضية في عملية الصياغة التي تشرف عليها الحكومة منذ عام ٢٠٠٧ ضئيلة إن لم تكن معدومة. وفي وقت تقديم التقرير، قدم عضو من حزب معارض مشروع قانون يعكف حالياً البرلمان على النظر فيه. وفي الوقت نفسه، لا يزال العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين من داخل الحكومة وخارجها يصرون على أن حرية الصحافة هي حجر الزاوية لعملية إرساء الديمقراطية في كمبوديا. وعملت المفوضية مع العديد من أصحاب المصلحة هؤلاء (بمن فيهم الصحفيون، وجمعيات الصحفيين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمانحون) من أجل التوصل إلى أساليب لتحسين أخلاقيات المهنة لدى الصحفيين وحماية عملهم. وشمل ذلك المشاركة في المبادرة المحلية للتدريب الإذاعي التي نظمتها اليونسكو والمركز الكمبودي من أجل استقلال وسائل الإعلام، في مقاطعة موندولكيري، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي شراكة مع اليونسكو، وبمشاركة سبع جمعيات وطنية من جمعيات وسائل الإعلام والصحافة، احتفلت كذلك المفوضية باليوم العالمي لحرية الصحافة في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢ بالتركيز على دعم الصحافة المسؤولة في كمبوديا. وحضر الاحتفال ممثلون للحكومة ووكالات الأمم المتحدة وأكثر من ١٣٠ صحفياً ومن العاملين في وسائل الإعلام والطلاب الجامعيين.

٢٣- وعلى الرغم من الجهود المتضافرة المبينة أعلاه من أجل المشاركة في التوعية والتدريب على المهارات، لا يزال الأفراد والمجموعات غير قادرين تماماً على ممارسة حرياتهم الأساسية سلمياً. ومما يثير القلق بوجه خاص الاتجاه العام نحو استعمال القوة المتزايد والمفرط، بما في ذلك استعمال سلطات الدولة وحراس الأمن الشخصي الذخيرة الحية ضد المتظاهرين كوسيلة للردع. ولم تكن هناك أسباب استفزازية وراء هذه الحالات من العنف، بل كانت تتعلق أساساً بالتزاعزات على الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت المفوضية ما لا يقل عن حالة واحدة أسفر فيها احتجاج يتعلق بتزاع عمالي عن استعمال مفرط للقوة، بما في ذلك إطلاق النار على ثلاثة من المحتجين^(١).

٢٤- وكان تفاقم استعمال القوة للرد على ممارسة هذه الحريات مصحوباً باتجاهات تبعث على القلق في تطبيق القانون الجنائي. ولا يزال الكمبوديون معرضين لخطر اتهمهم بالتحريض بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير. وقد استُعيض الآن عن تم نشر المعلومات المضللة التي كانت توجه على نطاق واسع للأفراد في إطار القانون الجنائي السابق باتهامهم بجرائم تحريض مختلفة بموجب القانون الجنائي الجديد. وعلاوة على ذلك، لم تمثل المحاكم، فيما يبدو، في العديد من القضايا للالتزامات المحددة بموجب المادة ١٩ من العهد الدولي

(١) في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، وخلال احتجاج شارك فيه ٨٠٠ عامل في مصنع كاوواي للمعدات الرياضية في محافظة بافيت بمقاطعة سفاي رينغ، أصيبت ثلاث عاملات بطلقات نارية. ووُجهت التهمة إلى عمدة بافيت في إطار عمليات إطلاق النار.

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إثبات استثناء لممارسة هذا الحق، كما أن الإدانات التي تفرضها المحاكم تبدو غير ضرورية أو لا تتناسب مع الوقائع في حالة ثبوتها.

٢٥- ولوحظ المزيد من المخالفات في قضايا أخرى معروضة على المحاكم تتعلق بممارسة الحريات الأساسية، أسفر آخرها عن الحكم على ١٥ ناشطاً بالسجن مدة سنتين وستة أشهر بعد إجراءات دامت نصف يوم ولم تستمع فيها المحكمة إلى أقوال الشهود. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر عن محكمة الدرجة الأولى، غير أنها علقت جميع الأحكام باستثناء الفترة التي قضاها في السجن (شهر وثلاثة أيام).

٢٦- وتلاحظ المفوضية أن كمبوديا قبلت عدداً من التوصيات التي قدمتها خلال الاستعراض الدوري الشامل والداعية إلى مراجعة القانون الجنائي لكفالة امتثاله لقيود حرية التعبير، المسموح بها، كما هي معرفة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٢٧- وبالإضافة إلى رصد المظاهرات وعمل المحاكم، واصلت المفوضية رصد عمل مركز الشؤون الاجتماعية في بري سبو الواقع في ضواحي مدينة بنوم بنه. ولا تزال هناك شواغل قائمة فيما يتعلق بالاحتجاز وظروف احتجاز الأفراد، بما في ذلك الأطفال، والأشخاص ذوو العاهات العقلية، والمشردون والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية المقيمون في مراكز الشؤون الاجتماعية، مثل بري سبو، دون إشراف قانوني. وتلاحظ المفوضية مع الارتياح أن مركز بري سبو لم يُستخدم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لإيواء الأشخاص المعتقلين تعسفياً في شوارع بنوم بنه. ومع ذلك، لا يزال الاعتقال التعسفي للأشخاص الذين يعيشون في الشوارع، بمن فيهم الأطفال، يشكل مصدر قلق، لا سيما في الفترات السابقة للاجتماعات الدولية الكبيرة التي تعقد في بنوم بنه، ومن ذلك على سبيل المثال اجتماعات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٢٨- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدرت الحكومة المسودة الرابعة من قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وقدمت المفوضية تعليقات للحكومة على مدى مطابقة مشروع القانون للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان للتأكيد على أهمية إجراء مشاورات عامة وذات مغزى مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قبل سن القانون. وبناء على ذلك، دعت الحكومة إلى عقد مشاورات مع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي استمرت نصف يوم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ولا يزال القانون لم يُعتمد بعد في حين أنه من المقرر إجراء المزيد من المشاورات مع ممثلي المجتمع المدني، وهذا مؤشر إيجابي على رغبة الحكومة في أخذ مشاغل المجتمع المدني في الاعتبار.

رابعاً- الحقوق المتعلقة بالأراضي والإسكان

٢٩- يعمل برنامج الحقوق في الأراضي والإسكان مع جميع أصحاب المصلحة من أجل رصد وتعزيز تنفيذ الحق في المسكن اللائق والمستوى المعيشي المناسب، ومنع الإخلاء القسري وضمان حيابة المسكن. ويتدخل البرنامج في حالة تعرض جماعات أو أفراد يطالبون بحقوقهم في الأراضي والإسكان أو المدافعين عن حقوق الإنسان في قطاع الأراضي للتهديد أو المضايقة أو تجريمهم. وتعمل المفوضية مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية ومؤسسات الأعمال والرابطات المهنية والجهات الثنائية والمتعددة الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، من أجل تعزيز الإطار القانوني الذي يحمي الحقوق المتعلقة باستغلال الأراضي وملكيتهما وبالإسكان، وتحسين تنفيذه.

٣٠- وتضطلع المفوضية بأنشطتها في سياق تفشي المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي، واستمرار اغتصاب الأفراد أو المجموعات ذات النفوذ للأراضي (عادة ما يكون ذلك بتأمر الدولة وتواطؤ مؤسسات الأعمال المحلية والأجنبية)، ومنح الامتيازات لحيابة الأراضي لأغراض زراعية صناعية (مثل مزارع المطاط، والسكر والنيهوت)، وامتيازات الأراضي لغرض استغلال الموارد الطبيعية (بما في ذلك في المناطق المحمية)، مثل التعدين واستخراج النفط ولجذب السياح، وتحسين الهياكل الأساسية وتوليد الطاقة الصناعية (مثل سدود توليد الطاقة المائية) والتنمية الحضرية وتحديد المدن الذي ينطوي على الإخلاء القسري وإعادة التوطين العشوائي.

٣١- وطلب إلى المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المساعدة في ٦٣ نزاعاً حول الأراضي بين المجتمعات المحلية المعنية والسلطات ومؤسسات الأعمال، منها ٣٧ نزاعاً يتعلق بامتيازات اقتصادية وامتيازات أخرى منها ١١ امتياز تتعلق بأراضي السكان الأصليين^(٢). وبلغ مجموع المنازعات المتعلقة بصفقات الأراضي الأخرى ٢٦ نزاعاً (يتعلق نزاع واحد منها

(٢) تشمل هذه القضايا، ولكن دون حصر، ما يلي: في مقاطعة موندوكيري، محافظة بيتشريادا، بلدة بوسا، نزاع بين ٨٠٠ أسرة من مجتمع السكان الأصليين فنونغ وشركة Socfin-KCD (صوكفين - ك. س. د.) وشركاتها؛ وفي مقاطعة كراتي، محافظة سنول، بلدة سري تشار، نزاع بين ٢٢٤ أسرة وشركة CIV Development؛ وفي مقاطعة راتاناكيري، محافظة لومفات، بلدة سيدا، نزاع بين نحو ٥٠٠ أسرة من مجتمع السكان الأصليين تومبون وشركة Jing Zhong Ri؛ وفي مقاطعة كراتي، محافظة سنول، بلدة بي ثون، نزاع بين ٦٠٠ أسرة وشركة TTY؛ وفي مقاطعة كوه كونغ، محافظة كييري صاكور وبوتون صاكور، نزاع بين ١٠٠٠ أسرة تقريباً وفريق الاتحاد الإنمائي؛ وفي مقاطعة كامبونج سبو، محافظة تبونغ، بلدة آملانغ، نزاع بين ١٠٠٠ أسرة وشركة بنوم بنه لإنتاج السكر وشركة كامبونج سبو لإنتاج السكر؛ وفي مقاطعة بوسا، بمحافظة كرافهان وكراكور، نزاع بين ٥٠٠ أسرة وشركة Pheapimex؛ وفي محافظة فيل فينغ، بلدة ثمار دا، نزاع بين ٥٧ أسرة وشركة MDS؛ وفي مدينة بنوم بنه، مجتمع بويونغ كاك لايك، نزاع بين ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ أسرة وشركة شو كاكو؛ وفي مقاطعة باتامبانغ، محافظة بنوم بريك، بلدة سامبوف لون، نزاع بين ٢٠٣ أسر وشركة Soun Mean Sambath.

بأراضي السكان الأصليين^(٣). وشملت تدخلات المفوضية التفاوض وتقديم المشورة القانونية والإجرائية.

٣٢- وترصد المفوضية عن كثب، ومن منظور حقوق الإنسان، منح الدولة امتيازات لاستغلال الأراضي لأغراض اقتصادية وغيرها وإدارة تلك الامتيازات. وشملت الحالات التي ركزت عليها المفوضية الامتيازات الممنوحة داخل المناطق المحمية، مثل المنتزهات الوطنية، ومحميات الحياة البرية ومناطق السكان الأصليين. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، أصدر رئيس الوزراء لائحة تفرض وفقاً لإصدار امتيازات جديدة لأراضٍ لأغراض اقتصادية وزيادة التدقيق في امتيازات الأراضي الحالية بهدف حماية مصالح المجتمعات المحلية، ولقي هذا الإجراء ترحيباً من جانب المفوضية. ومع ذلك، كانت الإجراءات المتعلقة بتنفيذ هذه اللائحة غير واضحة، كما تخللتها تجاوزات، في بعض الحالات.

٣٣- ونظراً للتطبيق غير العادل للإطار القانوني المتطور نسبياً والذي ينظم الحقوق المتعلقة بالأراضي والإسكان، أصبحت المظاهرات والاحتجاجات التي تنظمها الجماعات المتضررة في العاصمة وفي الأقاليم مألوفة أكثر فأكثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من استمرار أشكال الاحتجاج والتضامن السلمية، ازداد استخدام أساليب مثل التعري العلني، وإضرار النار في الصور، وقطع الطرق الرئيسية، وتدمير ممتلكات الشركات، وحجز الأخشاب غير المشروعة، والمواجهات العنيفة مع السلطات ومؤسسات الأعمال (بما في ذلك حالة احتجاز رهائن)، وشد المحتجين أنفسهم بالسلاسل، تعبيراً عن شعور السكان غير المالكين للأراضي بالإحباط المتزايد.

٣٤- وتدخلت المفوضية مراراً وتكراراً لرصد المظاهرات والاحتجاجات بهدف منع العنف، ولكفالة إطلاق سراح الأشخاص المتهمين خطأً أو المعتقلين تعسفياً نتيجة لذلك. ومن

(٣) تشمل هذه القضايا، ولكن دون حصر، ما يلي: في مقاطعة راتاناكيري، محافظة أويادا، بلدة باي، قرية كونغ يوك، نزاع بين ٤٦ أسرة من مجتمع السكان الأصليين شاراي وزوجة مسؤول حكومي؛ وفي مقاطعة كاندال، محافظة كين سفاي، بلدة سامرونغ، نزاع بين ١٤٩ أسرة ونائب حاكم مقاطعة كراتي؛ وفي مقاطعة كامبونج تشهانانغ، محافظة كامبونج ترالاش، بلدة تاتشس، قرية لوريانغ، نزاع بين ٦٤ أسرة وشركة KDC الدولية؛ وفي مقاطعة كامبونج سبو، محافظة أودونغ، في قريتي دامنغ ريونغ وبنوم تاتش (على حدود كاندال)، نزاع بين ٨٨ أسرة وشركة Meng Keth؛ وفي مقاطعة باتامبانغ، مدينة باتامبانغ، نزاع بين ٥٥ أسرة ومشروع مصرف التنمية الآسيوي لإصلاح السكك الحديدية، وفي قرية بريك برياه سداتش، نزاع بين ١٠٠٠ أسرة وسلطات المقاطعة (مشروع الحدائق)؛ وفي محافظة ساملوت، بلدة كامبونج لبوف، نزاع بين ٧٨ أسرة والعمليات العسكرية في المنطقة ٥، وفي محافظة كوس كرولور، بلدة داوون بار و بلدة برياه فوس (ثلاث قضايا)، نزاع بين ٥٥٠ أسرة وعدد من الأفراد العسكريين؛ وفي مقاطعة باتني ميتشاي، مدينة بوييت، نزاع بين ٩٤٣ أسرة ومشروع مصرف التنمية الآسيوي لإصلاح السكك الحديدية؛ وفي مدينة بنوم بنه، بلدة بوراي كيلا، نزاع بين ١٧٧٦ أسرة وشركة Phan Imex، وفي مجتمع ترابانغ آتشانغ، نزاع بين ١٤٨ أسرة والسلطات المحلية ويشمل مشروع مصرف التنمية الآسيوي لإصلاح السكك الحديدية.

التراعات المتعلقة بالأراضي والبالغ عددها ٦٣ نزاعاً والتي تدخلت فيها المفوضية، علمت أن ١٨٢ شخصاً حققت معهم المحاكم (تتعلق بعض الحوادث بقضايا قديمة للتراع على الأراضي) في تم يتعلق معظمها بنشر معلومات مضللة، ومنع الموظفين الحكوميين من أداء مهامهم في حالات تنطوي على ظروف مشددة، والحياسة غير القانونية لممتلكات غير منقولة (الأراضي) تعود ملكيتها للكيان القانوني العام (الدولة)، وتدمير الممتلكات والتعدي على أراضي الغابات. وفي بعض القضايا، ظلت التهم معلقة في المحاكم ويعاد توجيهها للمتهمين باستمرار، في حين ظل المتهمون في قضايا أخرى رهن الاعتقال. ودعت المفوضية إلى تطبيق الإجراءات القانونية، مما أدى في بعض الحالات إلى إطلاق سراح الأفراد المتهمين.

٣٥- وغالباً ما يكون النساء والأطفال في مقدمة المحتجّين لاعتقادهم أن احتمال استهداف السلطات لهم أقل من احتمال استهدافها للرجال. بيد أنه كانت هناك حالات عنف متزايدة ضد النساء في المظاهرات واحتجاز المحتجات من النساء بصورة تعسفية. ولا تزال المرأة تتعرض أكثر من الرجل لعمليات إخلاء المساكن والنقل إلى أماكن أخرى، وهذا ما يؤثر بشدة في سبل عيش الأسر المعنية وفي مسؤولياتها المنزلية. وتشير التقارير إلى تفشي العنف المنزلي على نطاق واسع في مواقع إعادة التوطين، وكذلك الشأن بالنسبة لرعاية الوالدين للأبناء بصورة غير منظمة.

٣٦- وتعمل المفوضية على المساعدة في زيادة تطوير الضمانات الإجرائية والقانونية، فضلاً عن دعم تنفيذها. ففي بداية عام ٢٠١٠، أصدرت الحكومة مشروع سياسة إسكانية لا يزال في انتظار موافقة مجلس الوزراء عليه. وتعرب المفوضية عن استعادها لدعم تنفيذ هذه السياسة مع وزارة إدارة الأراضي، والتخطيط الحضري والبناء. وقدمت المفوضية إلى الوزارة تعليقات بشأن إدراج منظور حقوق الإنسان في مشروع مرسوم فرعي يتعلق بالتحضر، وهي تخطط للمشاركة في المزيد من المشاورات.

٣٧- و تواصل المفوضية إدراج مبادئ عامة بشأن النشاط التجاري وحقوق الإنسان في برنامجها المتعلق بالحقوق في الأراضي والإسكان، وتدعو إلى أن تتحمل الدولة مسؤوليتها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف الثالثة. وعلاوة على ذلك، تعمل المفوضية مع بعض مؤسسات الأعمال والرابطات المهنية من أجل تشجيعها على تطبيق معايير حقوق الإنسان في أنشطتها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدرت المفوضية نسخة من المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان باللغتين الإنكليزية والخميرية: تنفيذ إطار الأمم المتحدة "الحماية والاحترام والانتصاف"^(٤). ونظمت المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير حلقات عمل تدريبية لفائدة منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك إحاطة للمنظمات الإقليمية المشاركة في منتدى شعوب رابطة أمم جنوب شرقي آسيا)، والموظفين

(٤) انظر A/HRC/17/31.

التقنيين العاملين في الأمم المتحدة، واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان وموظفي الوزارات الحكومية، بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (بما في ذلك تمييزها عن المسؤولية الاجتماعية للشركات) وتطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان المشار إليها أعلاه في السياق الكمبودي.

٣٨- وفي أيار/مايو ٢٠١٠، وعلى إثر اعتماد الحكومة لتعميم بشأن قرار يتعلق بإقامة المستوطنات المؤقتة على الأراضي المحتلة بصورة غير مشروعة في المناطق الحضرية، شرعت المفوضية في دعم جهود المساعدة التقنية المقدمة للمجتمعات المحلية لوضع خرائط تبين حدود مناطقها واحتياجاتها من الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، ولكي تفهم حقوقها المتعلقة بالحيازة في إطار القانون الكمبودي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية العمل مع السلطات المختصة، والمجتمعات المحلية والشركاء في التنمية في المنطقة البلدية باتامبانغ من أجل كفالة التحسين الموقعي وضمان الحيازة.

٣٩- وللمساعدة على حماية سبل العيش التقليدية وثقافة السكان الأصليين، تقوم المفوضية بدعم الشبكات التابعة للحكومة، ومنظمات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية من أجل تعزيز قدراتها على استعمال الإطار القانوني المحلي فيما يتعلق بسند الملكية الجماعية للأراضي. وقدمت المفوضية الدعم المالي والمؤسسي لسبع قرى يقطنها السكان الأصليون فنونغ في بورصا من مقاطعة موندولكيري، وخمس قرى يقطنها السكان الأصليون سووي في محافظة أوورال من مقاطعة كامبونج سبو، يجري تسجيلها لدى الحكومة بوصفها كيانات قانونية، وذلك لتمكينها من تقديم طلبات في المستقبل للحصول على سند الملكية الجماعية للأراضي. وتقوم أيضاً المفوضية برصد تنفيذ مشروع تتمكن بموجبه ما يزيد عن ٨٠٠ أسرة فنونغ و٢٣٨ أسرة سووي من حماية نفسها من خطر امتيازات استغلال الأراضي للأغراض الاقتصادية وأنواع الامتيازات الأخرى، وذلك بالتعاون مع الوزارات الحكومية، ومنظمة العمل الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٤٠- وعلى الرغم من المكاسب الهامة التي تحققت في مجال تسجيل مجتمعات السكان الأصليين للحصول على سندات ملكية الأراضي الجماعية، فقد تجاوزت وتيرة استغلال الأراضي التي يقطنها السكان الأصليون، بما في ذلك منح امتيازات الأراضي، وتيرة تأمين حيازة الأراضي لمعظم المجتمعات المحلية. وترحب المفوضية بإصدار سندات ملكية الأراضي الجماعية لثلاثة مجتمعات من مجتمعات السكان الأصليين في مقاطعتي راتاناكيري وموندولكيري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويُبرهن هذا الإجراء على الالتزام بدعم حقوق السكان الأصليين في ملكية الأراضي. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدم تنفيذ التدابير الحمائية المؤقتة لفائدة هذه المجتمعات المحلية، الجاري تسجيلها (عملية قانونية طويلة ومعقدة تتوقف على الموارد من المانحين) يجعل هذه المجتمعات معرضة لخطر اغتصاب أراضيهم وفقدانهم لسبل عيشهم بسبب امتيازات الأراضي والمشاريع الإنمائية الأخرى.

٤١- وفي حالة إخلاء المجتمعات المحلية قسراً، تواصل المفوضية الدعوة إلى إعادة التوطين المنظم، بدلاً من الممارسات الحالية المتمثلة في نقلها إلى مواقع تفتقر إلى الهياكل الأساسية وبعيداً عن الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش والمدارس والمصحات. وتواصل المفوضية رصد العديد من مواقع إعادة التوطين المشمولة بدراسة عنوانها "الإخلاء وإعادة التوطين في كمبوديا: التكاليف البشرية، والآثار والحلول"، تدرس في إطارها أمثلة كثيرة من الإخلاء والنقل إلى أماكن أخرى، من الناحيتين الإيجابية والسلبية، وتحلل تأثيرها على ظروف معيشة الأسر المشمولة بهذه العمليات. وأطلعت المفوضية الحكومة على هذه الدراسة بهدف التعليق عليها. واستلمت رداً من وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والبناء. وتقوم المفوضية أيضاً برصد إصلاح مشروع السكك الحديدية بالتعاون مع السلطات ومصرف التنمية الآسيوي والمجتمعات المحلية المعنية.

خامساً- سيادة القانون

٤٢- أحرز تقدم بطيء في الإصلاح القانوني والقضائي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تزال وزارة العدل والمحاكم تعاني من نقص شديد في الموارد. وتعطل أيضاً احترام سيادة القانون بسبب استمرار الادعاءات الموثوقة المتعلقة بتدخل السلطة التنفيذية في نظام المحاكم، وبسبب تفشي الفساد. ونتيجة لذلك، استمرت ظاهرة إفلات مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من العقاب، كما أن الثقة في نظام العدالة الجنائية لم تتحسن. وعلى الرغم من ظهور مؤشرات تدل على عكس ذلك في بداية عام ٢٠١٢، ظلت عملية اعتماد القوانين الأساسية المنصوص عليها في دستور عام ١٩٩٣ (أي قانون سير عمل المحاكم وتنظيمها، والقانون الأساسي للقضاة والمدعين العامين، وقانون سير عمل المجلس الأعلى للقضاء وتنظيمه) معطلة لأسباب غير واضحة. ولا تزال المفوضية ترى أن إقامة العدل في كمبوديا لن تتحسن إلا إذا تم اعتماد هذه القوانين.

٤٣- وعلى الرغم من هذه التغيرات، واصلت المفوضية، في إطار برنامجها المتعلق بسيادة القانون، مساعدة السلطات، والمحامين والمنظمات غير الحكومية في جهودها الرامية إلى تحسين حماية حقوق الإنسان في كمبوديا من خلال النظام القانوني.

٤٤- وتقوم المفوضية بدور هام في تعزيز سيادة القانون عن طريق التشجيع على التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ولتحقيق ذلك، يواصل برنامج سيادة القانون تقديم المشورة إلى الحكومة، التي أعلنت عن نيتها التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وللتوعية بأحكام الاتفاقية، لا سيما في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة، نشرت المفوضية نسخاً مبسطة وصوتية من الاتفاقية. وقدمت أيضاً عروضاً عديدة بشأن الاتفاقية موجهة للجهات الفاعلة من المجتمع المدني.

٤٥ - ونظراً لما حظيت به مسألة حماية العمال المهاجرين الكمبوديين من اهتمام كبير في الخارج خلال السنوات الماضية، تُرجمت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى اللغة الخميرية تم في إطار برنامج سيادة القانون. وصدرت الترجمة في آذار/مارس ٢٠١٢ خلال مناسبة نُظمت بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرئاسة وزير شؤون المرأة. وحضر هذه المناسبة مجموعة عريضة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم مسؤولون حكوميون، وممثلون للمجتمع المدني ووكالات التشغيل والنقابات وصحفيون. وشارك فيها أيضاً عضو من اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وعلى إثر هذا الاجتماع، ذكرت السلطات أن مناقشات ستجري بين الوزارات لبحث إمكانية تصديق كمبوديا على الاتفاقية. وأخيراً، شجع برنامج سيادة القانون الحكومة على النظر في إمكانية التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، تمشياً وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. وبناء على طلب الحكومة، نظمت المفوضية إحاطة فنية للمسؤولين الحكوميين بشأن أحكام البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني الملحقين بالعهد، والبروتوكول الاختياري الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل.

٤٦ - وواصلت المفوضية التشجيع على تنفيذ القوانين الوطنية السارية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، مع التركيز على قانون الإجراءات الجنائية (٢٠٠٧). ولتحقيق ذلك، يعقد أعضاء برنامج سيادة القانون اجتماعات منتظمة مع رؤساء المحاكم وكبار المدعين العامين في المقاطعات لمناقشة التحديات المواجهة في تطبيق هذا القانون وفي مجال إقامة العدل عموماً. وتم أيضاً تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة في المقاطعات لمناقشة هذه التحديات باستخدام أمثلة، عند الاقتضاء، مأخوذة من ممارسة الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. وبموازاة ذلك، دعمت المفوضية الاجتماعات المنتظمة بين الشرطة والمحاكم والسجون في مقاطعات الشمال الغربي لتحسين التعاون في إطار نظام العدالة الجنائية ولمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ القانون الجنائي. ولتعزيز الرقابة العامة على المحاكمات الجنائية، دعمت المفوضية رصد المركز الكمبودي لحقوق الإنسان للمحاكمات الجارية في محكمتين من محاكم المقاطعات. وأخيراً، نظمت المفوضية بالتعاون مع وزارة العدل، مؤتمراً استعراضياً وطنياً رئيسياً بشأن تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢، حضره ١٦٥ قاضياً وكذلك مدعون عامون وأفراد من الشرطة القضائية، ومحامون، ومسؤولون حكوميون وممثلون للمنظمات غير الحكومية من جميع المقاطعات.

٤٧ - وبالإضافة إلى رصد تنفيذ القوانين السارية، تواصلت المفوضية تقديم المساعدة للحكومة على اعتماد القوانين الجديدة وفقاً لالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على هذا النشاط التعليقات التي أبدتها بشأن مشروع قانون قضاء الأحداث، بالتشاور مع اليونيسيف.

٤٨ - ولا يزال القلق يساور المفوضية بشأن الوصول إلى العدالة، لا سيما بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة الأخرى. ولا تزال خدمات المساعدة القانونية تشكو من نقص كبير في التمويل. وفي حين يقضي قانون الإجراءات الجنائية بوجود أن يكون جميع الأشخاص المتهمين بجرائم وجميع الأحداث ممثلين بمحام، فإن التمثيل القانوني لا يتوفر في جميع الحالات. وأقامت المفوضية شراكة مع منظمة "محامون بلا حدود" بهدف توفير المساعدة القانونية للمتهمين من الفقراء في كامل أنحاء كمبوديا. وبالتوازي مع ذلك، واصلت المفوضية تنظيم دورات تدريبية للمنظمات غير الحكومية النسائية في المقاطعات على استخدام إجراءات البلاغات الفردية بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونظمت الدورات التدريبية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأصدرت أيضاً المفوضية نشرة توضح فيها كيفية استعمال الإجراءات المذكورة أعلاه.

٤٩ - ويتعين على المحامين تقديم مساهمة حاسمة من أجل كفالة الوصول إلى العدالة. وواصل برنامج سيادة القانون مساعدة نقابة المحامين في جهودها الرامية إلى تحسين معايير المهنة القانونية. واستخدمت المفوضية خبيراً استشارياً لمراجعة قانون المحاماة، ومدونة قواعد السلوك المهني والنظام الداخلي لنقابة المحامين من منظور المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك لصياغة دليل جديد لعمل نقابة المحامين. وجرى تعميم الوثائق الأربع على جميع أعضاء رابطة المحامين ونشرها على موقعها على الإنترنت للتعليق عليها. وعلاوة على ذلك، نظم برنامج سيادة القانون سلسلة من اجتماعات مجلس نقابة المحامين لمناقشة التغييرات المقترحة إدخالها على مدونة قواعد السلوك ووضع الصيغة النهائية للنص قبل اعتماده. وفضلاً عن ذلك، انتدبت المفوضية مؤخراً موظفاً للشؤون القانونية يمثل دوره في مساعدة المحامين على تقديم مرافعات قائمة على حقوق الإنسان أمام المحاكم واتباع أسلوب التقاضي الاستراتيجي.

٥٠ - ومن الأولويات التي لا تزال قائمة مساعدة السلطات الوطنية على التحقيق في حالات المعاملة السيئة في أماكن الاحتجاز. وواصلت المفوضية التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالمعاملة السيئة في أماكن الاحتجاز والدخول في حوار مع السلطات الوطنية. وفضلاً عن ذلك، ضاعفت المفوضية جهودها من أجل منع التعذيب والمعاملة السيئة. وأولاً، نظراً لأن كمبوديا طرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي يتطلب إنشاء آلية وقاية وطنية، تواصلت المفوضية بتقديم المساعدة التقنية للحكومة في هذا المجال. وعُقد مؤتمر بشأن إنشاء هذه الآلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ حضره أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب التي قدمت المشورة للحكومة. ومنذ ذلك الحين، تعهدت الحكومة بصياغة قانون جديد لغرض إنشاء آلية وقائية.

٥١- وثانياً، واصلت المفوضية تقديم الدعم للجنة المشتركة بين الوزارات المنشأة تمهيداً لإنشاء آلية وقائية وطنية. ووفرت بوجه خاص التدريب لأعضاء اللجنة وأمانتها على كيفية القيام بزيارات وقائية لأماكن الاحتجاز. وتم عرض الولاية المنوطة بهم وشرحها لجميع رؤساء الشرطة والدرك في الأقاليم وجميع رؤساء السجون في مؤتمر وطني عقدته وزارة الداخلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبعد ذلك، شرعت اللجنة في تنفيذ برنامج يشمل القيام بزيارات لعدد من السجون. وفضلاً عن ذلك، واصلت المفوضية تقديم الدعم إلى مكتب المدعي العام للقيام بزيارات إلى أماكن الاحتجاز، ورافقت المدعي العام في إحدى هذه الزيارات.

٥٢- وثالثاً، شرع برنامج سيادة القانون في تنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية في المقاطعات بالتعاون مع كبار المدعين العامين، لفائدة أفراد الشرطة والدرك على منع أعمال التعذيب والمعاملة السيئة، والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. وأخيراً، ونظراً لأن قانون الإجراءات الجنائية يكفل حصول المتهم على محام بعد ٢٤ ساعة فقط من اعتقال الشرطة له، ونظراً لأن معظم حالات العنف الذي تمارسه الشرطة تحدث خلال هذه المدة الزمنية، قامت المفوضية، بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة العدل، بإعداد قائمة حقوق الاعتقال لقراءتها على المعتقلين عند القبض عليهم. وستوزع هذه القائمة على مراكز الشرطة في كامل أنحاء البلد.

٥٣- وتقضي معايير المحاكمة العادلة بأن يتقرر استئناف القضايا في غضون مدة زمنية معقولة. فالكثير من المساجين ينتظرون فترات زمنية طويلة جداً قبل عرض قضاياهم على محاكم الاستئناف. وينص قانون الإجراءات الجنائية على احتجاز المساجين حتى بعد قضاء مدة عقوبتهم إذا كان طلب الاستئناف المقدم إلى المدعي العام لا يزال لم يُنظر فيه. وتعمل المفوضية حالياً على كسب مع محكمة الاستئناف من أجل تقليص الكم المتراكم من القضايا العالقة. وكخطوة أولى، يجري مقارنة البيانات المتعلقة بالقضايا العالقة والتي جمعتها السجون في عام ٢٠١١ بالمعلومات المتوفرة لدى محكمة الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى. وبموازاة ذلك، ستدعو المفوضية ورئيس محكمة الاستئناف إلى عقد حلقة عمل في آب/أغسطس ٢٠١٢ لمناقشة تعزيز التعاون بين المحاكم والسلطات المديرة للسجون من أجل تحسين عملية الاستئناف وتسريعها. وانتهى تشييد المقر الجديد لمحكمة الاستئناف، الذي اقترحت بناءه المفوضية (وبدعم مالي من حكومة أستراليا والمفوضية) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٤- وما انفكت الدوائر الاستئنائية في محاكم كمبوديا تحرز تقدماً كبيراً في إتمام النظر في القضيتين الأوليين. وأصدرت دائرة الاستئناف النهائي في المحكمة حكمها في قضية كاينغ غويك/إيف ضد 'دوتش' (القضية رقم ٠٠١) في آذار/مارس ٢٠١٢، قضية بسجن دوتش

مدى الحياة. وحققت أيضاً دائرة الإجراءات التمهيدية تقدماً في القضية رقم ٠٠٢ التي تجري في إطارها محاكمة ثلاثة قادة سابقين من قادة الحزب الشيوعي في كمبوتشيا.

٥٥ - وعلى الرغم من الإشادة العامة بالحكم النهائي الصادر في القضية رقم ٠٠١، تلاحظ المفوضية مع القلق أن غالبية القضاة تحفظت على جانب هام من جوانب حقوق الإنسان في قرار دائرة الإجراءات التمهيدية، أي منح دوتش تخفيضاً بخمس سنوات من مدة العقوبة تعويضاً له عن الفترة الطويلة التي قضاها في الاحتجاز قبل المحاكمة. وكان من الممكن أن تكون قرارات هذه الدائرة بشأن هذه المسألة مثلاً هاماً للجانب الوطني على محكمة كمبودية تضمن الحق في محاكمة دون تأخير لا مبرر له، بصرف النظر عن الجرائم المرتكبة أو الشخص المدان بارتكابها.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، لا تزال الادعاءات القائلة بالتدخل السياسي والأخطاء القضائية المتعلقة بقضيتين إضافيتين تلوث السمعة المؤسسية للمحكمة وتقلل من موثوقية ما تقوم به حالياً من تحقيقات. وتفاقم تدهور السمعة المؤسسية للدوائر الاستثنائية بسبب انعدام الدعم من جانب الدول الأعضاء لتمويل المحكمة، والضغط بقوة على موظفي هذه المؤسسة الوطنيين والدوليين من أجل إنجاز ولاية المحكمة ضمن الموارد المحدودة، والوقف المؤقت للأنشطة المتعلقة بإرث المحكمة على النحو المبين في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٥٧ - وزادت التطورات المشار إليها أعلاه من صعوبة تنفيذ المفوضية لبرنامجها المتعلق بدعم إرث الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. ومع ذلك، تواصل تحقيق تقدم في أجزاء هامة من البرنامج. وبوجه خاص، أسفر التعاون بين المفوضية ووزارة العدل عن سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة القانونية، عُقدت بالاشتراك مع خمس محاكم في المقاطعات وحضرها قضاة ومحامون ومدعون عامون من ١٤ مقاطعة من مقاطعات كمبوديا البالغ عددها ٢٤ مقاطعة. وكان الهدف الرئيسي من المناقشات هو استخلاص الدروس من تجربة الدوائر الاستثنائية في سياق العدالة الجنائية المحلية، فضلاً عن القضايا الأعم موضع الاهتمام. وأتاحت هذه الاجتماعات حيزاً هاماً لمناقشة العديد من المسائل القانونية التي توفر بشأنها النظم الداخلية للدوائر الاستثنائية وقراراتها أمثلة على تطبيق الحق في المحاكمة العادلة، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة وقواعد الإثبات والقواعد الإجرائية. وفضلاً عن ذلك، فإن العمل الجاري بشأن وضع قانون للإجراءات الجنائية مشفوعاً بشرح للفقهاء القضائي للدوائر الاستثنائية سيكفل تعلم أجيال المستقبل من القضاة والمدعين العامين والمحامين من الدروس المستفادة.

٥٨ - ووفاء بالتزام مفوضية حقوق الإنسان بدعم التوعية بالعنف القائم على نوع الجنس على الصعيد العالمي، انضمت المفوضية إلى عضوية اللجنة الاستشارية المشرفة على جلسات الاستماع للنساء بشأن العنف القائم على نوع الجنس خلال فترة الخمير الحمر، وتندرج هذه المبادرة في إطار مشروع المدافعين الكمبوديين. وأتاحت جلسات الاستماع، التي عُقدت أول

جلسة منها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إمكانية زيادة توثيق ومناقشة أعمال العنف القائم على نوع الجنس المرتكبة خلال فترة كمبوديا الديمقراطية، مع الأخذ في الاعتبار مدى مساهمة ذلك المحدودة في توفير جزء من شهود الإثبات في الدوائر الاستثنائية. وتعكف المفوضية على العمل على تنفيذ هذه المبادرة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في النزاعات ومع المجتمع المدني.

سادساً- الإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان

٥٩- يهدف برنامج المفوضية للاتصالات إلى تعزيز التوعية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في أوساط مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في كامل أنحاء كمبوديا. ويطبق البرنامج نهجاً وأدوات مختلفة في مجال الاتصالات من أجل توسيع نطاق فهم الجمهور لحقوق الإنسان، وإقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية.

٦٠- وما فتئت المفوضية تركز في عملها على نشر المواد المطبوعة من أجل التوعية بحقوق الإنسان. ووزعت المفوضية ما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ كتاب ومادة إعلامية أخرى على ٤٥ جامعة حكومية وخاصة في ١٢ مقاطعة، بما في ذلك مراكز تدريب المدرسين، والأكاديميات العسكرية وأكاديميات الشرطة، والمدارس التي تُدرس فيها مواد القانون والتجارة والإنسانيات. وتُعرض كذلك مواد تتعلق بحقوق الإنسان في المكاتب الحكومية. وفضلاً عن ذلك، تم توزيع أكثر من ٣٠ ٠٠٠ نسخة من منشورات تتعلق بحقوق الإنسان على مختلف المؤسسات في كامل أرجاء كمبوديا من خلال الأنشطة المكثفة التي تقوم بها المفوضية في مجال التدريب والتوعية؛ وتم توزيع نحو ١٦ ٠٠٠ بطاقة لاصقة و٤٠٠ ملصقاً خلال أنشطة يوم حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٦١- وتتعامل المفوضية أيضاً مع وسائط الإعلام من أجل تعزيز حقوق الإنسان. وتقوم في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التوعية بحقوق السكان الأصليين، بتنسيق جزء من البرنامج التلفزيوني الأسبوعي "إنصاف" الذي يبثه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة محلية، ويتناول قضايا السكان الأصليين والاحتفالات باليوم العالمي للسكان الأصليين. واستعملت البث الإذاعي أيضاً كواسطة لترويج رسائل حقوق الإنسان في يوم حقوق الإنسان. وقامت مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم عروض في المقاطعات لأفلام قصيرة عن حقوق الإنسان وحقوق الإنجاب. وأخيراً، احتفلت المفوضية، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، بالمناسبات الدولية الرئيسية، بما في ذلك حملة الأيام الستة عشر لمناهضة العنف الجنساني، واليوم العالمي للموئل، واليوم العالمي للمرأة، واليوم العالمي للسكان الأصليين، واليوم العالمي لحرية الصحافة واليوم الدولي لدعم ضحايا التعذيب عن

طريق المشاركة في تنظيم المحافل العامة، وطبع مواد إعلامية ومواد للدعوة، شملت كتابة مقالات في كبريات الصحف.

٦٢- ومن العناصر الأساسية الأخرى في عمل المفوضية الاتصال مع وسائط الإعلام وتشجيع التزام الصحافة بقضايا حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى عقد جلسات إحاطة موجهة للصحافة ودعم بعثات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، أشرفت المفوضية على توجيه برنامج تدريبي لفائدة ٢٤ عاملاً في وسائط الإعلام المحلية على معايير حقوق الإنسان في الصحافة، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، ركز الدعم المقدم في شكل هبات مالية على حقوق الطفل. وحصلت المنظمة غير الحكومية المحلية Mith Samlanh ("الأصدقاء") على هبة مالية استعملتها في مساعدة ١٨٠ من أطفال الشوارع والشباب على تحسين فهمهم لحقوقهم الأساسية من خلال المناقشات في الفصول المدرسية التي توجت بأعمال فنية وعروض أمام الجمهور. وتم أيضاً تقديم الدعم المالي لجمعية (Pour un Sourire d'Enfant) "من أجل ابتسامة طفل" لإنتاج أشرطة فيديو للتوعية بالاستغلال الجنسي، والعنف المتري والرق، والتي تم عرضها حتى الآن أمام ما يزيد عن ٣ ٢٠٠ طالب من المؤسسات والمدارس العامة المدعومة من الجمعية.

سابعاً- الإبلاغ والمتابعة

٦٣- ما انفكت كمبوديا تبرهن على أن لها سجلاً قوياً في مجال التصديق على المعاهدات. والتزمت الحكومة بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نهاية عام ٢٠١٢. وواصلت المفوضية مساعدة كمبوديا على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير الدورية بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها. ومن المتوقع أن تقدم الدولة آخر تقرير لها تأخر عن موعده بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في وقت لاحق من عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من أن الحكومة قد اتخذت الخطوات اللازمة لتنفيذ توصيات التقرير الذي قدمته اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب عن الزيارة التي قامت بها في عام ٢٠٠٩، يظل التقرير في حد ذاته سرياً. وتحت المفوضية الحكومة على نشر ذلك التقرير.

٦٤- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تطورات هامة في متابعة الحكومة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل البالغ عددها ٩١ توصية والتي وافقت عليها كمبوديا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، دعمت المفوضية، بالإضافة إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والسويد والاتحاد الأوروبي، اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان في عقد اجتماع بين المجتمع المدني والوزارات لصياغة إطار أساسي وخطة عمل لتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه. وكان هذا أول اجتماع يُعقد منذ سنوات عديدة بين طائفة عريضة من ممثلي المجتمع المدني والحكومة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. واستمع المشاركون في الاجتماع لبيان أدلى به ممثل لجنة ماليزيا لحقوق الإنسان، سوهاكام، بشأن

تجربة بلده في مجال تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وعملت المفوضية على نحو وثيق مع اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان في إعداد خطط عمل لكل وزارة من الوزارات تتضمن بياناً للكيفية التي يمكن أن تنفذ بها الحكومة التوصيات قبل النظر في حالة كمبوديا لغرض الاستعراض الدوري الثاني. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية الدعم للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا خلال البعثتين اللتين قام بهما في كمبوديا^(٥).

سابعاً - ملاك الموظفين

٦٥ - يوجد مكتب رئيسي تابع للمفوضية في بنوم بنه ومكتب إقليمي في باتامبانغ يعمل فيه ثمانية موظفين دوليين، ومتطوع دولي واحد، و٣٢ موظفاً وطنياً وثلاثة موظفين من موظفي الخدمة التعاقدية. وازداد ملاك الموظفين أربعة وظائف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(٥) Add.1 و A/HRC/21/63.